مطالب حقوقية بوقف قمع حرية الصحافة في السعودية



طالبت منظمة "منا" الحقوقية بوقف قمع حرية الصحافة في السعودية وإطلاق سراح جميع الصحفيين المحتجزين بشكل تعسفي ودعم واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأبرزت المنظمة في بيان لها، أن السلطات السعودية تواصل اعتقال صحفيين من خلفيات مختلفة محتجزين أو مختفين.

وأشارت إلى أنه في عام 2019، اعتقل الصحفي الأردني عبد الرحمن فرحانة واختفى قسرياً لمدة أربعة أشهر، قضاها في الحبس الانفرادي قبل أن يتمكن من إبلاغ عائلته بمصيره.

وقد وجهت إليه لاحقاً تهم ملفقة مرتبطة بالإرهاب تتعلق على الأرجح بعمله مع قناة الجزيرة الإخبارية القطرية، وحُكم عليه بالسجن 19 عاماً.

في حالة أخرى اعتقل الصحفي السعودي تركي الجاسر في عام 2018 ولا يزال رهن الاعتقال بمعزل عن العالم

الخارجي. من المحتمل أن يكون اختفائه بسبب إدارته لحساب على تويتر ينتقد السلطات السعودية والعائلة المالكة، والذي كشف عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان.

في حالة نادرة، تم الإفراج عن الصحفي اليمني مروان المريسي مؤخراً من السجن السعودي بعد انتهاء مدة عقوبته البالغة خمس سنوات.

وتجدر الإشارة مع ذلك، إلى أن مروان لم يكن يجب أن يُعتقل في المقام الأول، لمجرد ممارسته مهنته كصحفي وحقه الإنساني في حرية التعبير.

وقد احتلت السعودية المرتبة 170 من أصل 180 دولة على مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2023، وهي إحصائية غير مفاجئة للمملكة التي اغتالت الصحفي والناشط جمال خاشقجي.

وفقاً لمراسلون بلا حدود، "لم يكن وضع الصحافة في شمال إفريقيا (باستثناء مصر) مقلقاً أبداً"، مع تراجع حرية الصحافة في الجزائر والمغرب بشكل كبير.

في ديسمبر 2022، تم اعتقال الصحفي الجزائري إحسان القاضي. بصفته مدير آخر مجموعة إعلامية مستقلة متبقية، إنترفاس ميديا، فإن الحكم الصادر عليه مؤخراً بالسجن لمدة ثلاث سنوات، ليس سوى مثال واحد على حملة الجزائر ضد حرية الصحافة.

ومن أعراض تراجع حرية التعبير في البلاد اعتماد قانون جديد مقيد لوسائل الإعلام. يعاقب القانون وسائل الإعلام الجزائرية في حالة تلقيها تمويلاً أجنبياً، ويعاقب على إهانة المسؤولين والدبلوماسيين الأجانب، وينتهك حماية المصادر، ويحظر تماماً الجزائريين الذين يحملون جنسية مزدوجة من امتلاك وحيازة أسهم في وسائل الإعلام المحلية.

في المغرب، استهدفت السلطات عدة صحفيين. على سبيل المثال، تم اعتقال الناشط الحقوقي والصحفي رضا بن عثمان في عام 2022 لممارسته حقه في حرية التعبير.

استجوبت السلطات المغربية بعض منشوراته على فيسبوك قبل أن تحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات.

وفي الآونة الأخيرة، تواجه الصحفية حنان بكور ما يصل إلى ثلاث سنوات من السجن بسبب تعليق على فيسبوك

انتقدت فيه إجراء انتخابات محلية من قبل الحزب الحاكم.

إلى جانب هذه الملاحقات القضائية لجرائم التعبير، بدأت السلطات في مقاضاة المنتقدين على جرائم خطيرة مثل غسيل الأموال، والتجسس، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي، وحتى الاتجار بالبشر.

إن سجن سليمان الريسوني، الصحفي المعروف بمقالاته التي تنتقد السلطات، يوضح هذا النمط. في عام 2021، حُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، حيث صنف فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي احتجازه على أنه تعسفي.

بطريقة مماثلة، حُكم على الصحفي توفيق بوعشرين بالسجن 15 عاماً، مع اعتراف الفريق العامل أيضاً بالطبيعة التعسفية وغير العادلة لاعتقاله في عام 2019.

أما بالنسبة لمصر، التي تشتهر بسحقها الصارم للصحفيين والأصوات الناقدة، فقد انخفض تصنيفها على مؤشر حرية الصحافة العالمي من 166 إلى 168 من عام 2021 إلى عام 2022.

على سبيل المثال، الصحفي والمصور خالد سحلوب محتجز تعسفياً منذ عام 2014.

وسحلوب تعرض إلى أعمال التعذيب الوحشية، وإجباره على الإدلاء باعترافات كاذبة. أدى ذلك إلى الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في عام 2015.

ثم تم ربطه بقضية كتائب حلوان، التي قوضت بشكل سيئ بسبب عدة انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة ولضمانات المحاكمة العادلة.

أبقى هذا سحلوب في الحبس الاحتياطي حتى حُكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً أخرى في يونيو 2022.

في حالة العراق، لا يواجه فحسب صحفيون للاحتجاز التعسفي، بل يواجهون خطر التعرض للاختطاف والإخفاء القسري من قبل قوات الأمنية في الدولة أو الميليشيات التي ترعاها الدولة.

على سبيل المثال، تم اختطاف توفيق التميمي في عام 2020 بعد نشره على فيسبوك منشوراً يدعم فيه الاحتجاجات المحلية وينتقد الحكومة العراقية.

لا يزال مكان وجوده مجهولاً حتى يومنا هذا. وبطريقة مماثلة، اختُطف الصحفي باسم الزعاق في وضح النهار حيث يبث على الهواء مباشرة عن الاحتجاجات العراقية في أكتوبر 2021، ولا يزال هو الآخر مختفياً.

يمتد قمع العراق لوسائل الإعلام إلى إقليم كردستان، حيث احتجزت السلطات الصحفيين بشكل تعسفي. على سبيل المثال، أعتقل شيروان شرواني في أربيل عام 2020، قبل أن يُحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات في عام 2021.

ومن المرجح أن يكون اعتقاله مرتبطاً بعمله الإستقصائي في انتهاكات حقوق الإنسان والظلم الاجتماعي في إقليم كردستان. في الواقع، أصدر الفريق الأممي رأياً يفيد بأن احتجازه تعسفي.

في لبنان، تم استهداف الصحافيين جان قصير ولارا بيطار مؤخراً من قبل السلطات لدفاعهم عن المحامي البارز ومؤسس المفكرة القانونية، المنفذ الإعلامي المستقل، نزار صاغية.

يعمل كل من جان ولارا على التوالي في مجموعات إعلامية مستقلة عن المؤسسات اللبنانية المسيسة: أخبار ميغافون وموقع مصدر عام. الأمر الأكثر ترويعاً هو مقتل لقمان سليم بشكل مروع في عام 2021.

الصحفي والباحث اللبناني الذي يوثق ويؤسس قاعدة بيانات للقتلى والمختفين خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

كان سليم منتقداً صريحاً للأحزاب السياسية الطائفية بما في ذلك حزب ا، الذي ألقى باللوم عليه في انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020. تمثل حالات الانتقام والاغتيال هذه تراجعاً مقلقاً في بلد لطالما تم الإشادة به بسبب حريته في التعبير.

يتضح هذا أيضاً من خلال تراجع مؤشر حرية الصحافة في لبنان من مرتبة 107 إلى مرتبة 130 من أصل 180 دولة، في فترة قصيرة مدتها عام واحد.